

العنوان:	التحديات التي تواجه الفقه الاسلامي
المصدر:	بحوث المؤتمر الثاني: تدريس الفقه الإسلامي في الجامعات الواقع والطموح
الناشر:	جامعة الزرقاء الأهلية - كلية الشريعة
المؤلف الرئيسي:	العلواني، طه جابر
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	1999
مكان انعقاد المؤتمر:	عمان
الهيئة المسؤولة:	جامعة الزرقاء الأهلية
الشهر:	ربيع الثاني / أغسطس
الصفحات:	172 - 159
رقم MD:	38428
نوع المحتوى:	بحوث المؤتمرات
قواعد المعلومات:	IslamicInfo, EduSearch
مواضيع:	الاجتهاد، الفقه الاسلامي، أصول الفقه، الفقهاء المسلمون، القرآن، السنة النبوية، العلوم الشرعية، تدريس الفقه الاسلامي، الشريعة الاسلامية، اليهودية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/38428

التحديات التي تواجه الفقه الإسلامي

د. طه جابر العلواني

رئيس المعهد العالمي للفكر الإسلامي

نيويورك

بسم الله الرحمن الرحيم.... السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فقد زعمت أني تغيرت بعدها ومن ذا الذي يا عزة لا يتغير
بداية أود أن أشكر هذه الجامعة الفتيية، والمعهد العالمي للفكر الإسلامي،
وجمعية البحوث والدراسات الإسلامية، باسمي وباسم أخواني في جامعة العلوم
الإسلامية والاجتماعية في ليزبرج في فير جينيا على مواصلتهم السير في هذا
الطريق وبنائهم على ما كان قد تم بناء شيء منه في مؤتمر سابق كان قد عقد في
عام ١٩٩٤ وهو مؤتمر تدريس علوم الشريعة بصفة عامة، وأذكر أننا في ذلك
المؤتمر خرجنا بشيء من التوصيات بأنه لا بد من الخروج من التعميم إلى
التخصيص، تخصص حلقات علمية لمناقشة كل تخصص على حدة، ومعرفة
مشكلات كل جانب من جوانب العملية التعليمية. كان ذلك المؤتمر "مؤتمر ٩٤"
محاولة لمواصلة جهود في حدود علمي المتواضع ومعرفتي التاريخية المتواضعة -
بدأت بإمام الحرمين الجويني رحمه الله واستمرت إلى أن رفع الراية تلميذه الإمام
الغزالي عليه رحمه الله المتوفي ٥٠٥ هـ في محاولة جادة منه لإصلاح التعليم
الإسلامي أو تعليم العلوم النقلية بشكل عام، ولذلك نعت كتابه وسماه بإحياء
علوم الدين في محاولة إحيائية منه ذكر أسبابها ومبرراتها في ذلك الحين، ثم
استمرت المحاولات من بعد على أيدي أئمة أفاضل منهم في المغرب ومنهم في
المشرق ومنهم في الهند وفي أماكن مختلفة يحضرن من هذه الأسماء: أسد بن
الفرات، وأبو شامة المقدسي، والإمام عبد القادر الجبلاني، والإمام ابن الجوزي،

وابن العربي، وابن رشد، ثم ابن تيمية ومدرسته، ثم ابن خلدون، وعلى امتداد العالم الإسلامي استمرت المحاولات لإصلاح ما عرف بالتعليم الشرعي أو التعليم النقلي أو التعليم الديني - بقطع النظر عن التسميات - فحمل الراجحة في الهند الدهلويون، وفي العراق الآلوسيون، وتابعت محاولات الإصلاح في المغرب العربي وفي المشرق وفي إيران وفي سائر أنحاء ديار الإسلام. ذلك يوصلنا إلى ناحية معينة أن هناك أزمة في هذا التعليم، وفي هذا الجانب أريد أن أذكر نفسي وأخوتي أن هناك علما يدرس في بداياته يقال له علم الأزمة.

حينما نرى أزمة - وهي المشكلة المستحكمة التي تكون قد جرت محاولاتها لحلها فلم تغلح فتحول ذلك إلى أن تكون أزمة في هذا العلم - يحاول علماء الأزمة الرجوع إلى الجذور لمعرفة جذور الظاهرة: أين نشأت؟ وكيف ولدت؟ وكيف تطورت حتى تصل إلى مراحلها تلك؟ فإذا ربطنا بين تصور علم الأزمة وبين تلك الجهود التاريخية نستطيع أن ندرك أن هناك شيئاً ما قد حدث في وقت ربما يكون مبكراً جداً وأحب أن أعتبر بداية ذلك الوقت "مع أنها فرضية قابلة للنقاش" هي بداية عصر التدوين سنة ١٤٣هـ كما حددها الذهبي رحمه الله وأكد على ذلك السيوطي بعده، فما الذي حدث في عصر التدوين؟ وما الإشكالية التي نستطيع أن نرصدها في عصر التدوين؟ ولد الفقه قبل أن تولد الأصول والإمام أبو حنيفة عليه رحمه الله قال في حوالي نصف مليون مسألة قبل أن يحدد أصوله تحديداً تاماً كما حددها أتباعه من بعده، ولكن كان قد أعطى كما نقول الآن خطوط عامة حول تلك الأصول. فإذا كان الفقه فرعاً عن الأصول أو هو مولد أو ناتج عنها، فكيف ساغ له أن يتقدم على قواعده، المفروض أن المنهج ينتج الفرعيات والجزئيات فكيف ولدت الجزئيات أو قيل فيها أو جرى تداولها قبل أن يولد المنهج؟ على كل حال نستطيع أن نقف عند

هذه النقطة لأن مهمتي أن أثير المشكلات وأسئلة أكثر من أن أعطى إجابات، وأرجو أن نصل إلى الإجابات بشكل مشترك فيما بيننا. من خلال الحوار.

انقسام الفقهاء إلى مدرسة رأي ومدرسة حديث يؤشر أيضا إلى أزمة أخرى أو مشكلة أخرى، وانقسام الأشاعره والمعتزلة بعد ذلك إلى قائلين بالحسن والقبح العقليين وأن العقل يصلح أن يكون مصدر لتقييم الفعل الإنساني، ورد عليهم الأشاعرة بأن العقل لا يصلح لذلك وإنما الحاكم هو الشرع وأن الشرع هو الذي يدرك حسن وقبح الأفعال وهو الذي يستطيع أن يقيم الفعل الإنساني أو يقوم بذلك، كل هذه المؤشرات كان لها أثر في عملية عصر التدوين وفي تدوين علومنا، وهذه الآثار لم تزل ولم تزل من العلوم المدونة بل ربما بقيت متغلغلة أو كامنة في كثير من جزئياتها جرت محاولات كثيرة من قبل الحركة الإصلاحية الأخيرة في القرن الماضي لإصلاح التعليم الديني.

ومعروفة قضية الإشكال الذي ثار بين الشيخ محمد عبده في مصر رحمه الله والشيخ عليش رحمه الله في مصر أيضا حيث أصر الشيخ عليش واخوانه الآخرون على المحافظة على نظام التعليم الذي كان سائدا، أما محمد عبده فكان ينطلق في محاولته لتغيير التعليم في الأزهر مما قاله حسن العطار عندما التقى بفريق نابليون حينما احتل مصر والتقى بأؤلئك العلماء الذين صاحبوا نابليون إلى مصر، قال: لقد أدركت الآن أن هناك علوما كثيرة ندرسها قد فرطنا فيها وأن شيئا ما لا بد أن يحدث ليعيد للأزهر مكانته وقدراته... محمد عبده انطلق من حسرة العطار على مافات لكي يحاول أن يفعل شيئا، وإذا لم يستطع لتثبيت الشيخ عليش ومن معه بضرورة الإبقاء على ذلك النظام التعليمي الذي كان سائدا، سعى إلى تشكيل دار العلوم لتكون البديل عن الأزهر ولكن دار العلوم لم تستطع أيضا أن تحقق كثيرا في هذا المجال.

على مستوى الدولة العثمانية شعرت بالأزمة بعد سليمان القانوني وبعدهما استطاع أن يفعل في ذلك الإطار، وبدأت جهود بطيئة جدا لإحداث تغيير في هذا التعليم انتهت بأن تقرر تقنين الفقه الإسلامي ووضعه بشكل مواد قانونية في مجلة الأحكام الشرعية وشروحها، وجرت محاولة أخرى لافته للنظر كانت جيدة وقد تستحق الدراسة منا اليوم وهي تشغيل أساتذة الفقه سنة كقضاة في المحاكم وسنة كمدرسين . فيتبادل القضاة والمدرسون القضاء والتدريس فالقضاء يعطيهم التحديات ويواجههم بها من مستجدات وغيرها والتدريس يساعدهم على تبين الإطار النظري وجمع المعلومات.

لو نظرنا في طروحات الحركات الإصلاحية كلها نجد أن الاجتهاد كان أمرا محوريا والاجتهاد مطروح في محاولة لإحداث شيء يستجيب لمستجدات الحياة ويقدر على الرد على الأسئلة، ربما اخواني هنا قد يقولون وقد قالها شيخ الأزهر سيد طنطاوي حفظه الله قبل عدة أسابيع حين قال أنا لا أجد عذرا لأحد يبحث خارج الفقه الإسلامي لأي مشكلة في الكون! فأبدينا شيئا من الاستغراب، فقال: لا تستغربوا خذوا أي كتاب خلافي، تجدون فيه القول بحل الشيء وبتحريمه وبكراهيته وبإباحيته، وتجدون كل ما تريدون هنا، فلماذا البحث عن الجديد؟

إن سماحته لم يلتفت بما يكفي لأثر هذا على العقلية والنفسية، فحين يكون الشيء حلالا حراما مكروها مباحا واجبا مندوبا في وقت واحد.. كيف يمكن أن يتشكل عقل أمة فيها كل هذه الخيارات؟ بالنسبة للفقيه المجتهد أن يختار ويجيب، ولذلك قالوا العامي لا مذهب له والمقلد لا مذهب له، مذهبه مفتيه. أن يختار المفتي من بين الأقوال هذا أمر، لكن أن تطرح الأقوال كلها على الأمة ويقال لها اختاري ولا تخرجي عن هذا اعتقد أن عقلية أمة ونفسياتها تُكون بهذه الصورة سوف تُخرب، سوف لن تستطيع أن تثبت على شيء، سوف تختلط

فيها الثوابت والمتغيرات بشكل فطيع، فالمسألة ليست مسألة فتوى، ولكن ما هو أثر الفتوى في الواقع؟ وما أثر الواقع في الفتوى؟ فدائماً هناك جدلية، الأخوة أشاروا إلى أن الفقه يصنع الحضارة.. لا يمكن للفقه أن يصنع حضارة... من المستحيل على الفقه على أن يصنع حضارة، لكن يمكن للفقه أن يربط شؤون حضارة تشكلت.

الحضارات لا تتشكل بإفعل أو لا تفعل وإنما تتشكل الحضارات بالرؤية الشاملة بالرؤية الكلية ثم يأتي بعد ذلك الفقه والقانون ليضبط تصرفات الناس، فبالتالي القول أن الفقه ينتج الحضارات. لا... وإن الحضارة تنتج الفقه نعم... الحضارة تطرح الأسئلة، تواجهها مشكلات، تواجهها تحديات، فكما تطرح أسئلتها على عالم الاقتصاد وعلى عالم الاجتماع وعلى عالم السياسة، تطرح أسئلتها على الفقيه كذلك ليصوغ لها الجواب الفقهي المنسجم مع شريعة الله والمستمد منها أو المستنبط منها بوجه من وجوه الاستنباط المعروفه . قضية الذهاب إلى الجوانب التي تترتب على هذه الساعة دون بند من قبل المجتهد العام أو من قبل الحاكم في مجال الحكم لا يمكن أن يتحقق نظام، لو قلنا للناس أن الإشارة الحمراء في الشارع لك أن تقف عندها ولك أن تسير... والإشارة الخضراء في قول قف عندها، وفي قول سر، وفي الصفراء كذلك... النتيجة أن تصطدم السيارات ببعضها وأن يحصل ما يحصل من حوادث، ولكن لا بد من عملية تثبت ولا بد من عملية تحديد، فالسعة الفقهية في الدائرة الأكاديمية غيرها في دائرة الإفتاء، وغيرها في دائرة التطبيق. الحاكم عليه أن يتبنى مذهباً من المذاهب أو رأياً من الآراء، ولكن لا يقال للناس إن شئتم فعلتم كذا مقبول وإن شئتم فعلتم كذا... كما ذهب أبو عبيد الله العنبري البصري المعتزلي كان يُسأل فيقال له ما ترى في كذا... قال إن قلت حلال فهناك من المذاهب ما قال به وإن قلت حرام فهناك من المذاهب من يقول به. هذا لا يمكن ان يربي أمة ولا أن

يبني أو يقيم مجتمع حضارة. إذا نحن أمام مشكلة تحتاج إلى حل على مستوى تبني المجتهدين، وعلى مستوى تبني الحكام من ناحية، وعلى مستوى الطرح الأكاديمي لهذه القضايا وكيف يمكن أن يتم؟

إن ضبط العملية التعليمية للفقهاء يخدم جوانب عديدة ليس جانب الإفتاء وحده، وليس جانب القضاء أو الحكم وحده، ولكنه يخدم أول ما يخدم قضية الهوية للأمة.... قد يلفت النظر حذر الغرب الشديد من قضية تطبيق الشريعة الإسلامية، كلما نادى أحد أو بلد بتطبيق الشريعة الإسلامية نرى الغرب يدخل في حالة تحفز ماذا يريدون؟ ويحاول أن يوقف ذلك... السبب بسيط جدا صياغة شخصية الأمة تتم بوسائل عديدة، الحكم الفقهي أو الفتوى الفقهية لها أثر في الواقع لا بد منه مهما كانت.... صدرت عن مفتٍ فرد، أو صدرت عن مجمع، صدرت لفرد أو صدرت لجماعة أو شركة أو مؤسسة لأنها بحكم استنادها لمرجعية الشرع لها أثر في وجدان الأمة وفي عقيدتها وفي تصوراتها هذا الأثر يحدث في المجتمع... المجتمع حين يتبنى الفتوى الفقهية ويمارس العمل بها تحدث عنده قضايا وأسئلة نتيجة هذا التفاعل بين الواقع وبين الفتوى وبين الإنسان... هذه الأسئلة تشكل مدخلات مرة أخرى تذهب إلى الدائرة الفقهية لتحصل على جواب، والدائرة الفقهية تجيب ثم تذهب إلى المجتمع ونحصل على جواب، لذلك يعتبر علم الفقه من أهم العلوم المؤثرة في تكوين الأمة عقليا ونفسيا وربما إذا عدنا إلى تاريخنا القريب والحديث لنرى كيف تلجأ الأمة في كل مرحلة من مراحل تاريخها إلى الفتاوى... لا أزال أذكر عندما حصل المد الأحمر في العراق أو المد الشيوعي ذهب الناس إلى العلماء يستفتونهم ولم يقف هذا المد أو على الأقل يتزحزح عن بعض موقعه إلا بعد أن صدرت فتاوى من علماء السنة والشيعة وسائر العلماء، تسم الشيوعية بأنها كفر والحاد بأنها كذا وكذا.

في قضية فلسطين حينما كنا ضد السلام أصدرنا خمسين فتوى بأن أي مصالحة أو سلم مع إسرائيل حرام، وبعض الفتاوى نصّت على أنه يعد كفراً.... بعض الفتاوى اعتبرته خيانة وبعضها اعتبرته جريمة... الخ وعندما تقرر اتخاذ ما يسمى اليوم بالمسارات السلمية صدرت أيضا خمس وعشرون فتوى تسير في إطار "وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله"، فالجنوح للسلم بخمس وعشرين فتوى ولغيره بخمسين فتوى... الخ لماذا؟ لأهمية الفتوى في هذا، ولم تستطع حقيقة رغم أن الأمة في معظم بلدانها قد هيمن على أوضاعها النموذج العلماني لم تستطع أن تتجاهل أثر وقيمة الجانب الفقهي في هذا الموضوع، ولذلك لا تزال آثار الفتوى سلاح الإمام والمجتهد والفقهاء للمحافظة على قضايا الأمة، والأحكام العرفية سلاح الحاكم منذ تاريخ بعيد ربما، ومنذ أن انخرفت عندنا الأنظمة السياسية، هذه الظاهرة نستطيع أن نلاحظها بشكل جيد، إذ أن النظر إلى علم الفقه على أنه مجرد علم من العلوم هذه نظرة خاطئة، هذا علم بناء الشخصية، وعلم تحديد الهوية، فما لم تنضبط قضاياها منهجا وأسلوبا ومفردات وجزئيات، فإننا سنستمر في هذه الحالة التعسة، والسبب قد يكون كتاب الفقه أو قد يكون أستاذ الفقه أو قد يكون طالب الفقه أو برنامج الفقه أو العملية التعليمية كلها، فإن تحديد وتصحيح العملية التعليمية للفقه الإسلامي أعتقد أنه يحتل موقع الضرورة في الوقت الحالي، ولن تستقيم نفوسنا بالشكل المناسب ولن نتمكن من إيجاد جيل يواجه التحديات التي تواجهنا اليوم وغدا بدون تصحيح هذا المسار جملة وتفصيلا... كيف يمكن أن نعين على ذلك؟ أود أن أعطني مؤشرات ولحاح فقط:

في أمريكا هناك حوالي ٣٠٠٠ جامعة غربية، أقسام الدراسات الإسلامية فيها حوالي ٢٥٠ قسما، يدرس الفقه والأصول وغيرها من العلوم النقلية في مسارين: المسار الأول تدرسه باعتباره مكونا هاما من مكونات الشخصية

الإسلامية التي يستطيع من خلال دراستها ودراسة فقهها أن يحدد مواقفها من الغرب... كيف يحدد الإنسان المسلم موقفه من الغرب؟ الجواب عند أستاذ الإسلاميات في أية جامعة غربية الجواب عنده أهم شيء يحدد موقفه منا هو الفقه وبالتالي يحاول أن يتتبع جزئيات الفقه ليرصد كل القضايا المتعلقة بالذمة وبالجزية وبتدار الحرب ودار الإسلام والجهاد وسائر هذه الأمور، ويرصدها بدقة، ويقوم بعملية تحليلها ليتبين من خلالها تأثير هذه الرؤى الفقهية على موقف الإنسان المسلم من الغرب، وكثيرا ما نجد في مؤتمرات تضم هذا النوع من الأساتذة في قضايا في غاية الدقة لا يعرفها المتخصصون حول معاملة أهل الكتاب، حول معاملة الكفار، حول معاملة المشركين... لماذا هذه المصطلحات؟ الجزية، ما الفرق بينها وبين الضريبة المالية الأخرى؟ لم هذه التسمية بالذات؟ لم هذه الصيغة بالذات؟ والآن اعتقد أن الجيران يبذلون جهودا في إطار اتجاهات التطبيع للقيام بعملية تنقية لثقافتنا، ورصد للجزئيات المماثلة لهذا، لأنهم يعرفون ويدركون أن بقاء هذه الأمور لن يسمح بأن يقوم هناك تطبيع حقيقي، فكيف سيتعامل أستاذ الفقه وطالب الفقه مع هذه القضايا؟ وكيف سينظر إليها وكيف يقرأها؟ الأمر يحتاج إلى حوار ونقاش.

الطريقة الثانية التي يدرسون من خلالها الدراسات الإسلامية ومنه الفقه وأصوله هو للكشف عن مدى تأثير اليهودية في الإسلام، لأن هناك اعتقاداً سائداً في المدارس الغربية أن الإسلام عبارة عن صورة شائبة عن اليهودية وعن النصرانية، فأخر مؤتمر عقد حول هذا الموضوع في كولورادو مؤتمر العبادة - أند هبودا - العبادة في اللهجة العبرية والعبادة في الإسلام - وجرت مقارنات حتى لجزئيات الصلاة من ركوع وسجود وطهارة وسواها وحتى القبلة وكم كعبة موجودة في جزيرة العرب؟ وأيها هي الكعبة الحقيقية؟ كل ذلك كان مطروحا على بساط البحث، عملية الكشف من خلال الفقه عن مدى تأثير الديانة

اليهودية في الفقه الإسلامي، وفي العقلية الإسلامية هذا الأمر يُعتبر أحداً من هذه الأهداف، بالتالي بعضهم يلحق دراسات الفقه بعلم الإنسان أو الأنثروبولوجي، وهو محاولة تحليل الثقافات ومحاولة فرز آثارها وتبين ما فيها، ورصد الظواهر السلبية والإيجابية منها، وبيان الفروق بينها وبين الأصول بالنسبة إليهم، وهي الأصول اليهودية والأصول المسيحية، حتى على مستوى البيت الأبيض أذكر لكم هذا كنادرة: الشهيد المرحوم إسماعيل الفاروقي ذكر لنا مره أنه دعي هو وسبعة آخرون من كبار أساتذة الأديان مسلمين وغير مسلمين في عهد الرئيس كارتر إلى البيت الأبيض لمناقشة مفهوم واحد في ندوة لمدة يوم كامل... المفهوم كان مفهوم التوبة، والمناسبة كانت حينما قال قائد الثورة الإيرانية لن أغفر لأمريكا ما فعلته حتى تتوب، فحينما سمع كارتر كلمة حتى تتوب أراد أن يفهم التوبة ما هي؟ وكيف يتوب المسلم إذا أخطأ وأذنب؟ فأتى بثمانية من فطاحلة أساتذة الأديان وقضى معهم يوماً كاملاً ليتعلم هذا المفهوم... اشكالية دراساتهم - مع أن فيها منصفين لا شك - أن الغالبية العظمى من أصحابها متحيزون، وتحيزهم تحيز فظيع ليس عادياً، فحينما يقف أحد أساتذة الأديان ليقرر أن الركوع في صلاة المسلم هو مأخوذ عن الصلاة اليهودية الفلانية، وليست الصلاة العامة لهم وأن السجود هو مأخوذ أيضاً من صلاة توبة يهودية معينة، وأن استقبال القبلة أيضاً ملفق من كذا وكذا، ثم بعد ذلك يتجاوز هذا كله فبدلاً من أن يقول طيب أنا أخذت منك هذه العبارة وتعلمتها منك وانت لا تزال تتعبد هذه العبادات وتدين بهذا الدين فيفترض أن لا تنتقدي على هذا ولا تشمتني، ولكن هو بعد ذلك يحاول أن يلجأ إلى العلوم الاجتماعية ليقوم بعملية تحليلها في إطار النفس ليقول: السجود دليل الخضوع فهذا الإنسان المسلم لا يمكن أن يكون إلا خاضعاً وعبداً يسجد على الأرض لحاكمه، ويسجد على الأرض لسيده، ويسجد على الأرض لشيخه إلى آخر هذا. فمن الجانب الأول هو يحاول أن يجعل منك مجرد

ذنب وتابع له في هذا، ومن الجانب الثاني يحاول أن يملك كل ما استفاده من العلوم الإنسانية والاجتماعية من قدرة تحليلية على هذه الأمور وإعادة عرضها بأسوء الأشكال، وأذكر أن أحد تلامذة ماسيون في السوربون مرة يقول: تحدث إلينا ماسيون عن ما تلبسه المرأة المسلمة بعد وفاة زوجها، فماسيون من أساتذة اللغة العربية ويعرف الفرق بين الحِداد والحَدَّاد، ولكن مع ذلك حينما جاء يدرس طلابه هذا قال: أتعرفون ماذا تلبس المرأة المسلمة إذا مات عنها زوجها؟ تلبس ثياب الحَدَّاد... أتعرفون شكل ثياب الحَدَّاد؟ سوداء مسخمة وسخة، فيها كذا وكذا، ويفرض المسلمون على المرأة التي مات عنها زوجها كذا، ويبدأ يقارنها بقضية الهنود الذين يدفنون الزوجة إذا مات زوجها، ويربط بين هذه التقاليد ليثبت أن الإسلام في أصله وثني، وأنه ليس ديانة توحيدية.

تطورت الطريقة التي تُدرّس فيها الدراسات الإسلامية ومنها الفقه الآن لكي تربط بالتاريخ، فالآن أساتذة التاريخ هم الذين يدرسون الفقه وأصوله في الجامعات الأمريكية وبالطريقة التالية: يأخذون عصرا ما ويجمعون جملة من الفتاوى التي كانت سائدة في ذلك العصر ويقومون بتحليلها وفقا لما هو متاح من أدوات التحليل ويخرجون بنتائج منها أن هذه الديانة هي ديانة وضعية وليست سماوية وأنها نتيجة عن ظروف معينة وأن الشيخ فلان أفتى بهذه الفتوى نتيجة المؤثرات الفلانية. وأن هناك فتوى أخرى مضادة نتيجة مؤثرات أخرى قد حدثت بالشكل الفلاني... المهم أن يخرج الطالب سواء أكان مسلما أم غير مسلم بتصوير ان الإسلام أمر وضعي اخترعته عقول الناس لا علاقة له بالوحي ولا علاقة له بالسماء في هذا الأمر كله.

إن ربط الفقه بالتاريخ العام وبهذه الطريقة وبتاريخ الأديان وتدرسه من خلال هذه الفتاوى يؤدي إلى كثير من ذلك الغبش الذي رأيناه.

لقد كان هناك محاولة للرد على هذا في الولايات المتحدة الأمريكية بتأسيس كلية إسلامية قبل حوالي خمس عشرة عاماً، وللأسف الشديد لم تستطع الإستمرار، وجئنا نحن عام ٩٦ لتأسيس جامعة العلوم الاجتماعية والإنسانية لتقوم بتكريس نفسها للدراسات العليا، حاولنا أن نأخذ كل ما لاحظناه بنظر الاعتبار، فسلكنا مسلكاً آخر في هذا الجانب حاولنا أن نستبطن جميع الشبهات المثارة والتي يمارسها أساتذة الإسلاميات، وخرجنا بالبرنامج الذي أعدناه والذي يشتمل عليه دليل الدراسات العليا عندنا.

إن خلاصة هذا البرنامج في ما يتعلق بالجانب الفقهي... نبدأ بالتعريف بتاريخ الفقه الإسلامي تدوينه- تطويره- ارتباطه بمصادره الأصلية مع بعض المقارنات نعقدها بين خصائص الشريعة الإسلامية، مزاياها، وكيف أثرت هذه الخصائص في الفقه الإسلامي، مع مقارنة محدودة بخصائص التوراة بالذات، والشريعة الموسوية، فعلى سبيل المثال في الوقت الذي ثبت فيه أن الشريعة الإسلامية شريعة عالمية، نبين فيه أن الشريعة اليهودية هي شريعة قومية منحصرة في بني إسرائيل. وفي الوقت الذي نبين فيه أن الشريعة الإسلامية شريعة تخفيف ورحمة ونأتي بالأحكام التي في التوراة لنقول هنا لدينا شريعة إصر وأغلال لماذا؟ لأن منطلق التشريع في الإسلام هو التشريف والتخفيف ومنطلق التشريع في اليهودية هو الردع والزجر والتأديب لأمة طالما قتلت أنبيائها وطالما تمردت على تعاليم خالقها ولذلك لا تجد حكماً في الإسلام يحرم شيئاً من الطيبات، ويقول ابن خزيمة عليه رحمة الله: من حلف بطلاق زوجته على أنه ليس في هذه الشريعة حكم واحد يناقض المصلحة أو يخرج عن دائرة العدل فإنه لا يحنث، في حين أن الله جل شأنه يقول {فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم} إذا في تلك الشريعة يمكن أن تحرم الطيبات، أما هذه الشريعة فتحل لهم الطيبات، وتحرم عليهم الخبائث، وتضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم، بهذه

الطريقة تحاول أن توجد في ذهن الطالب والباحث الفوارق الدقيقة بين الشريعة الإسلامية والشريعة اليهودية لنفك الارتباط الذي يفعله أو يصنفه الآخرون.

ثم نأتي بعد ذلك إلى الفقه المقارن، وهنا لا تقتصر المقارنة على المذاهب الإسلامية الداخلية بل لا بد من المقارنة مع الشريعة اليهودية والنصرانية والتي هي نسخة لا تختلف كثيراً عن الشريعة الموسوية إلا بما أشار إليه القرآن الكريم عن سيدنا عيسى عليه السلام "وليحل لكم بعض الذي حرم عليكم".

ثم هناك ما سميناه بفقه الأقليات وهو عبارة عن فقه نواجهه به مستجدات البيئة وهنا أود أن أثير في أذهان إخواني أن فقهننا الموروث مع كل غناه وتنوعه وراثته وخصوبته، لكنه فقه أنتج في إطار مجتمعات لها صفات محددة، وأنتجه مجتهدون عاشوا في بيئات لها خواصها، والمجتهد والفقهاء ابن بيئته، فالأصول ثابتة لا تتغير، ما يرد في الكتاب والسنة الناس ملزمون به إلى يوم الدين، أما فهم الناس للكتاب والسنة فهو المجال الذي يقع فيه التحرك والتغيير. إن الواقع الذي نحياه واقع متداخل متراكم من الصعب جداً أن تسقط فتوى مجتمع رعوي زراعي علاقة الإنتاج فيه تتخذ شكلاً معيناً، سماته الاجتماعية تتخذ أشكالاً مختلفة، لتسقطها على جانب معين أو على بيئة تختلف تمام الاختلاف، لأن هذا عندما يحدث عن طريق القياس مع فوارق هائلة، من الصعب أن يكون قياساً شرعياً أو قياساً سليماً ومقبولاً.

في إطار فقه الأقليات نحاول أن نتخلص من فقه الضرورات وفقه النوازل لماذا؟ لأننا إذا أردنا أن ننشأ مجتمعات في الغرب ونجعل الإسلام يستوطن الغرب ولا يكون طارئاً عليه وإنما يكون أصيلاً فيه وشريكاً لأهله في تقرير مصيره لا يمكن أن نتبنى فقه الضرورات، ففقه الضرورات أن تقول الضرورة وأنت في دار حرب افعل هذا، لا مانع في هذا، إن هذا لن يسمح لنا ببناء مجتمع متميز، لذلك انصرفنا لفكرة فقه النموذج، والذي ينطلق من أننا أبناء خير أمة مخرجة

للناس، فإذا نحن يجب أن نكون خير نموذج لهم، ومن أجل أن نكون نموذجاً لهم لا نستطيع أن نتبنى فقه النوازل وفقه الضرورات الذي لم يكن إلا رخصة من عالم تقي لإنسان في ظروف معينة، أما نحن فلم نذهب هناك لنعيش أفراداً في ظل الضرورات والنوازل، وإنما ذهبنا لنؤسس مجتمعاً إسلامياً في قلب الغرب، يجعل الإسلام أصيلاً في تلك البيئة، وشريكاً في تقرير مصيرها، وفي هذه الحالة نحتاج إلى فقه النموذج.

إن كثيراً من الفتاوى التي تأتينا من الشرق، كثيراً ما تحدث عندنا مشكلات قد تهدد الوجود الإسلامي كله في الغرب، وآخر فتوى أريد أن أشير إليها هنا هي الفتوى القائلة بأنه يباح لطلبة البلدان الإسلامية ولتجار المسلمين والدبلوماسيين الذاهبين إلى الغرب أن يتزوجوا بنية الطلاق من الأمريكيات فيتزوج وهو ينوي الطلاق وقد قال بعض إخواننا معلقاً على هذا أن المتعة أشرف، لأنه في المتعة على الأقل يقول لها المدة أسبوع أو شهر وهي عارفة فترة العلاقة، لكن هنا فيها غش، وبالفعل مرت بي ثلاث إلى أربع حوادث من هذا النوع أن السيدة بيت معها زوجها ثم يغادرها في الصباح دون أي أشعار وقد تكون حاملاً ولا يسأل فيها، وقيل هذا، فبدأت تصدر كثير من الكتابات بأن المسلم إنسان انتهازي "ليس علينا في الأمين سبيل" لا يهتم إلا بنفسه ويقومه... حينما تكون البنت سعودية أو أردنية أو عربية لا يقبل التفريط فيها ولكن إذا كانت أمريكية فله أن يتركها متى شاء.. أي دعوة نستطيع أن ننشر في بلاد تنظر هذه النظرة، وأي احترام نستطيع أن نحظى به إذا نُظر إلينا بهذا، كذلك قضية التجنس بجنسية الأجنبي، كذلك قضية ضايقتهم في الطرقات، ولا أدري كيف نضايقتهم في Highway، مثل هذا الأمر في غاية الخطورة ويحتاج منا إلى دراسات دقيقة وإلى إعادة النظر في هذا المجال.

إن موضوع إصلاح تعليم الفقه موضوع في غاية الأهمية وفي غاية الخطورة ولكن نحتاج أول ما نحتاج نحن المنشغلون بهم التدريس، أن نصنع نموذج الفقيه الذي نريده من هو؟ ما شكله؟ ما مواصفاته؟ ما نوع المعرفة التي نريد أن نضعها في ذهنه؟ هل نريد أن نحشو دماغه تماما في كم من المعلومات ونتركه، أو نريد أن نقدم له عشاء أم نعلمه صيد السمك؟ هل نريد أن نعلمه كيف يمارس النظر في مصادرنا الإسلامية لكي يواجه التحديات؟ أم نلقنه مجموعة من الجزئيات ونقول له اذهب أنت وربك فقاتلا وبعد ذلك يتحول بالطريقة التي تحول بها الكثيرون أبو عبيدة العنبري فيما مضى وغيره، كل شيء يمكن أن تجده وتجد له مبررا ويتبنى مرة التشديد ويتبنى مرة أخرى التخفيف وما إلى ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته